(14 أكتوبر) تستطلع أراء المواطنين وتجار الجملة حول هبوط الأسعار

تجار ومواطنون يتساءلون عن التلاعب بالأسعار ويطالبون باستقرارها

تاجر جملة :(40 ٪) هي نسبة الخسارة الخاصة بالسلعتين الأرز والزيت

الأسواق المحلية غير خاضعة للقانون واختفاء دور الرقابة والتفتيش

شهد العالم مؤخراً هبوطاً عالمياً في الأسعار لبعض لمواد الغذائية ومواد البناء وأيضاً في الذهب والنفط وغيرها من السلع .. واليمن بلد من هذا العالم الذي حدث فيه هبوط في أسعار بعض السلع إذ لا تتعدى ثلاث سلع أو أربع في أكثر الأحوال وقد أثر هذا الهبوط على تجار الجملة والتجزئة ولم يعط هذا الهبوط العالمي زخماً جديداً لمواطني اليمن الذين مازالوا يعانون من ارتفاع معظم أسعار السلع التي مازالت مرتفعة رغم هبوطها على النطاق العالمي وتأثرها بالركود الاقتصادي أو تأثرها بالأزمة المالية العالمية وانطلاقاً من هذا الموضوع فقد آثرنا على أنفسنا أن نجري هذه اللقاءات مع المواطنين وتجار الجملة والتجزئة حتى نتمكن من معرفة أثر انخفاض الأسعار وإبقاء البعض الأخر مرتفعاً ومعاناة المواطن والتاجر على حد سواء وقد أو جزنا ذلك في هذه اللقاءات التالية :-

■ باسل الوحيشي

■ أنور ولي محمد

■ علي محمد ناجي

■ جلال فارع الشرجبي

أجرت اللقاءات/ مواهب بامعبد

الهبوط سريع ومدو

في بداية لقاء اتنا تحدث إلينا الأخ/ حسن عبدالله بانبيلة أحد أصحاب محلات الجملة لبيع المواد الغذائية وقال :- أما بالنسبة لهبوط أسعار المواد الغذائية حقا قد حصل هبوط أسعار بعض المواد الغذائية وخصوصاً في الأرز والزيتون والهبوط كان بشكل كبير، ومؤثر حيث سبب هذا النقص أثراً كبيراً علينا وقد هبطت الدبة الزيت عن سعرها الأصلي إلى أكثر من 2000 ريال وخاصة زيت الماليزي والدبة التي تحتوي على 20- 9 لترات عن كل دبة زيت وهذا المبلغ بالنسبة لنا مبلغ كبير وهذا سبب لنا خسارة في قيمة الزيت، وأما بالنسبة للكيس الأرز والذي هبط سعره إلى أكثر من 1000و2000 ريال للكيس الواحد من أجود أنواع الأرز، وأيضاً حدث هبوط في أسعار كثيرة المنتجات الأخرى ولكن كان الهبوط في الأسعار بشكل تدر يجي، ويؤكد لنا الأخ/ حسن أن هذا الهبوط في الأسعار لكيس الأرز ودبة الزيت كان هبوطاً قوياً ومفاجئاً وهذا ما سبب لنا خسارة مالية كبيرة..

وأضاف الأخ / بانبيلة قائلاً:- إن هذا الهبوط الذي حصل في بعض أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والزيوت والسكر أثر علينا والسلع مخزونة بشكل كبير، وخصوصاً سلع الأرز والزيوت وقد قمنا ببيعها بخسارة كبيرة بعكس سلع الألبان بشكل عام وهذه باعتبارها وكالات عالمية وخاصة لبعض الأشخاص المعنيين والذي يحصل لديهم هبوط في أسعارهم فتتم عملية الجرد للمخزون في محلات الجملة، وبعد ذلك يقدمون لنا تعويضاً عن الخسارة التي تخص منتوج الألبان، وفي الحقيقة إننا نخسر مبالغ كبيرة مثلاً كان سعر الكيس الأرز الفخامة (40كيلو) 13400ريال والآن أصبح سعره 11100ريال والفارق أي المبلغ الذي خسرناه 2300ريال للكيس الواحد وأيضاً خسرنا بعد الدبة الزيت الماليزي التي كان سعرها السابق 6200ريال وحالياً أصبح سعرها في السوق 3900ريال، وإما عن هبوط أسعار بعض المواد والسلع الغذائية الأخرى رغم هبوط أسعارها تؤثر علينا حيث كان هبوطها نسبياً ومعقولاً بعكس المواد الغذائية مثل الأرز والزيوت والسكر .

نسبة (40 ٪) الخسارة المالية

وتحدث الأخ / علي يسلم باصمد وقال إن هبوط الأسعار يمثل هبوطاً عالمياً طبعاً وأننا متضررون من هذا الهبوط ولكن بالنسبة لي والحمد لله لا يوجد أي ضرر مادي من هذا الهبوط في الأسعار وإذا عادت الأسعار إلى ما كانت عليه سابقاً من ارتفاع في الأسواق العالمية وفي نظري المستفيدون من هذا الارتفاع هم الأخوة التجار الموردين الكبار للسلع وأما تجار الجملة وصاحب البقالة فهم المتضررون من هذا بنسبة مئة بالمئة.

وقال الأخ/ علي با صمد صاحب محل بيع المواد الغذائية بالجملة : في اليوم الواحد يحدث ارتفاع وتلاعب في أسعار السلع إلى ثلاث مرات وفي الحقيقة لم نكن نحن تجار الجملة من يضع هذه الأسعار بل الحكومة مثلاً تجار الوسط لهم سعر خاص من المواد الغذائية والسلع ولديهم مورد خاص وصاحب البقالة والجملة له نسبة محدودة من الربح.

وأما بالنسبة عن الخسارة التي ألحقت بنا فهي خسارة مالية، عندما يهبط سعر الكيس (الأرز) عن سعره المحدد بفارق 2000 ريال وأيضاً الزيوت بأنواعها هبطت أسعارها وهذا ما سبب الخسارة لنا ولم يعوضنا أحد عن هذه الخسارة إلا في بعض السلع الخاصة بهم والذين هم الموردون لها عالمياً ومحلياً فقدموا لنا التعويضات عن السلع والخسارة تقدر بحوالي (40 %).

أين الرقابة

وأما الأخ/ م. ع. س. ق مالك أحد محلات الجملة لبيع المواد الغذائية حيث تحدث عن هبوط أسعار بعض السلع مثل الزيت والأرز وبعض السلع والمواد الغذائية الأخرى قائلاً: إن هذا الهبوط الحالي الحاصل في العالم أجمع فهو عالمي وأما نحن في اليمن نحمد الله ونشكره على أنه لا يوجد لدينا أي نقص في الأسعار وإنما في الأرز والسكر والزيوت والألبان حقاً فيها نقصان بسعرها وإنما هي البورصة كان نقصانها بنسبة 37 % وإنما في اليمن لا يوجد أي انخفاض بسعرها وما زال سعر كميات الحليب المستوردة إلينا لم يتغير (18600) ريال يمني سعر الحليب الدانو والنيدو أما الكيس الأرز فقد هبط سعره عالمياً بنسبة (50 %) وفي اليمن هبط بمبلغ 200 ريال بعد كل كيس أرز.

وقد تأثرنا بهذا وخسرنا مبالغ كبيرة وعندما ترتفع أسعارها مرة أخرى يحدث أننا نخسر رؤوس أموالنا وإذا يبقى هذا الحال لفترة أكثر من 11 شهراً ستصبح هذه السلع لمحلات ليست لنا بل ستكون للأخوة الموردين والشركات، في رأيك لماذا؟ أجاب لأن ارتفاع الأسعار تقضي عليها وعلينا.

الأسعار باقية على حالها

وأما الأستاذ/ أنور ولي محمد (مخرج صحفي) قال : هبوط الأسعار على مستوى العالم وهذا بفعل الركود الاقتصادي الحاصل في العالم ولكننا نحن المواطنين في اليمن لم نلمس شيئاً بسيطاً وخفيفاً من هذا الهبوط في بعض السلع الغذائية وفي مواد البناء وغيرها من الكماليات. ولهذا لم يشعر أحد منا بهذا الهبوط وانخفاض الأسعار لأن معظم أسعار السلع سواءً غذائية أو غيرها بقيت على حالها ورغم هبوطها عالمياً.. فلماذا لم تتأثر هذه السلع بالركود الاقتصادي العالمي؟ ولماذا بقيت بلادنا على حالها فيما السلع ذاتها شهدت هبوطاً في أسعارها على نطاق واسع في أرجاء العالم؟ ولماذا بلادنا هي الاستثناء؟ بمعنى آخر أننا لم نستفد شيئاً من تراجع الأسعار ولاسيما في ما يختص بالمواد الغذائية، على سبيل المثال سعر الخبز (الروتي) لم ينقص ولم يزد حجمه، بقي على حاله رغم أسعار القمح والدقيق التي قد هبطت عالمياً إلى ما يساوي النصف، فلماذا لا تتدخل الدولة لحسم هذا الأمر؟!

ركود اقتصادي

وأما الأخ / باسل الوحيشي أحد الموظفين في مستشفى الوحدة التعليمي قال : صراحة كنا نأمل إن تتحسن معيشة الناس بفضل هبوط الأسعار عالمياً واستبشرنا خيراً حينما سمعنا وشاهدنا ذلك عبر نشرات الأخبار والقنوات الفضائية وأثر ذلك على الحياة المعيشية في تلك البلدان وانعكاسات الركود الاقتصادي الذي شهدت العالم ولاسيما الأسعار في بلادنا . وأكد الأخ / باسل الوحيشي حقاً أنه حصل هبوط للأسعار في بعض مواد البناء مثل الحديد إلى نصف قيمتها الأصلية ولكن بقيت السلع الأخرى كما هي مثل ألأسمنت على سبيل المثال فقد بقي سعره مرتفعاً ولا ندري لماذا هذا التهاون والتلاعب في هبوط أسعار بعض السلع وبقاء بعضها على سعرها المرتفع ولم تتجاوب مع الهبوط العالمي للأسعار وهكذا الحال بالنسبة لسلع المواد الغذائية فقد هبط بعضها مثل القمح والأرز والزيت والسكر ولكن السلع الأخرى بقيت على حالها.

تلاعب عشوائي في الأسعار

والدكتور/ علي محمد ناجي فني مختبر قال: إن هناك عشوائية وتلاعب في تحديد أسعار السلع فبالقدر الذي يوجد هناك انخفاض في أسعار الحديد والذهب والنفط وانخفاض سعر الدولار عالمياً أمام العملات الأخرى، بالقدر نفسه وهناك ارتفاع في أسعار المواد الغذائية مثل الخضروات المحلية والأسماك التي أزداد ارتفاع أسعارها أضعافاً، وبمعنى آخر أن السوق يعتبر موجها من جهات أو أفراد يحتكرون استيراد وتسويق عدداً من السلع، وبالتالي فإن السوق المحلية غير خاضعة لقانون العرض والطلب وإلا لماذا هناك ارتفاع وغلى وفاحش في بعض السلع؟ وبينما هناك هبوط في أسعار سلع أخرى ففي السابق كان يقال: إن مبرر الارتفاع هو ارتفاع أسعار السلع عالمياً وبالتالي: فإن ذلك ينعكس على أسواق بلادنا فتكون الأسعار مرتفعة ولكن حين هبطت هذه الأسعار عالمياً لم تهبط محلياً إلا في بعض السلع .. فما هو السبب؟ ولماذا لا تتدخل الدولة في مثل هذه الأمور؟

تساؤلات

ويقول الأستاذ/ جلال فارع الشرجبي نائب مدير مدرسة حاتم الأساسية حقيقة وبرغم أن الأسعار قد هبطت عالمياً إلا إنها في بلادنا ولاسيما السلع الغذائية لم يهبط سعرها سوى سعر سلعتين فقط، هما الزيت والأرز، أما غيرها من السلع فقد ظلت أسعارها، كما هي لماذا؟

لأن التجار هم الذين يتحكمون بالأسعار، ولم يجدوا من يرغمهم على مراعاة أسعار السوق العالمية وأيضاً عدم مراعاة ظروف الناس المعيشية فهم يسيطرون على السوق ويفرضون الأسعار التي يرونها مناسبة لهم وتحقق لهم الأرباح التي يطمحون إلى كسبها.

وأضاف قائلا: نحن نتساءل ونوجه تساؤلاتنا إلى مجلس النواب وأيضاً إلى المجالس المحلية في المحافظات ... أين دورها؟ ومتى ستفعل صلاحياتها؟ وأين الدور الرقابي والتفتيش لوزارة التجارة والصناعة ومكاتبها في المحافظات؟ هل انتهى هذا الدور؟ ومن إذن سيدخل ليجبر التجار على إنزال الأسعار لتتواءم مع الأسواق العالمية؟ فالتجار كانوا يرفعون الأسعار بحجة ارتفاعها عالمياً، ولكن حينما هبطت عالمياً تمسكوا بالأسعار السابقة ورفضوا تخفيض أسعار السلع إنهم يبحثون عن الكسب السريع والربح الفاحش وعن مصالحهم لم يجدوا من يردعهم ويوقفهم عند حدهم.

لذا فإن تدخل الدولة ضروري وكذلك الغرف التجارية، في المحافظات حتى يكون هناك نوع من التوازن بين دخل المواطنين بكل فئاتهم وطبقاتهم وأسعار السلع في السوق.

رجل أعمال سعودي: إنشاء المدن الصناعية سيسهم في تحقيق التنمية باليمن

صنعاء / مهدي البحري :

قال رجل الأعمال السعودي عضو مجلس الغرفة التجارية الصناعية السعودية الدكتور عبدالله بن مرعي بن محفوظ " إن تسريع اليمن في إنشاء المدن الصناعية الثلاث المعلن عنها سيساهم بشكل كبير في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة ومستدامة للجمهورية اليمنية".

وأشار في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى أن إنشاء المدن الصناعية سيساعد الحكومة اليمنية على تحقيق معدلات تنمية بشرية متوسطة عن طريق إحداث تنوع اقتصادي يسهم في إحداث تطور اجتماعي وعلمي وثقافي وسياسي.

وشدد بن محفوظ على ضرورة تسريع عجلة التصنيع والاهتمام بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في حسن إدارة واستغلال جميع الموارد الطبيعية والمزايا الجغرافية والاقتصادية للبلاد.

وأوضح عضو مجلس الغرفة التجارية الصناعية السعودية أن أهداف التنمية لن تتحقق إلا بالتسريع بإنشاء المدن الصناعية وتجهيزها بالمرافق والخدمات المساندة المتطورة لتخفيض التكاليف المرتفعة للإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للصناعة اليمنية والاستفادة من الميزة النسبية للموارد الطبيعية والأيدي العاملة اليمنية.

وقال" إن إنشاء تلك المدن سيعمل على زيادة حجم الصادرات اليمنية التي ستنعكس إيجابا على زيادة التدفقات النقدية وبالتالي تقوية العملة النقدية اليمنية فضلا عن تشجيعها للصناعات الاستخراجية والصناعة التحويلية".

وأضاف" كما أنها ستحقق أهداف العولمة والتجارة العالمية عبر تسهيل تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن والذي يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ويجعله مربوط بالاقتصاد الدولي ويسهم في تنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى انها ستسهل عملية تكوين قاعدة بيانات حول احتياجات الصناعة اليمنية من حيث المواد الخام والمدخلات الإنتاجية الأخرى ويضمن السلامة الصناعية ويوفر الظروف الملائمة لحماية البيئة.

وبين بن محفوظ أهمية المدن الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليمنية التي تشكل الغالبية العظمى من إجمالي حجم المؤسسات وأيضا في خلق الظروف المناسبة من اجل توفير البنية الأساسية الضرورية مثل الكهرباء والطاقة والماء واليد العاملة وكذا ستسهم في تحديث الصناعات الموجودة.

ولفت إلى أن استثمار ميزة الموقع الجغرافي لليمن سيعزز دور المدن الصناعية في الدفع بخطى تحرير التبادل التجاري مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية ودول شرق أفريقيا بالإضافة إلى منظومة دول المحيط الهندي التي تمثل سوقا ومنفذا للصادرات.

ودعا رجل الأعمال السعودي عضو مجلس الغرفة التجارية الصناعية السعودية الدكتور عبدالله بن مرعي بن محفوظ الحكومة اليمنية إلى إنشاء هيئة عامة متخصصة بإدارة المدن الصناعية تكون مهامتها الإشراف على أراضي المدن الصناعية الثلاث وعلى إداراتها المحلية والجهات العاملة فيها كما تتولى الدعاية والترويج لها سواء على النطاق المحلي أو العالمي بهدف زيادة الاستثمارات.

■ د. عبدالله بن محفوظ

وأضاف" وإلى جانب ذلك تتولى وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المدن الصناعية في النواحي المالية والإدارية والفنية وإصدار التراخيص الصناعية ووضع أسس تأجير الأراضي وأبنية المصانع المقامة في تلك المدن وبيعها للمستثمرين الصناعيين وإبرام العقود اللازمة لذلك وغير من الإجراءات".

كما دعا إلى الاستفادة من الخبرات العربية والدولية في تشغيل المدن الصناعية، والعمل على تعزيز التنافسية من خلال منح القطاع الخاص مسؤولية تطوير البنية التحتية للمدن الصناعية باعتباره أحد الركائز الرئيسية المحركة للعملية النمو الاقتصادي.

ولفت رجل الأعمال السعودي إلى ما تمتلكه اليمن من مقومات أساسية تجعله محط جذب للاستثمارات الصناعية بأنواعها المختلفة.

وأشار إلى أن من ابرز المقومات التي تمتلكها اليمن موقعها الإستراتيجي الذي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا وآسيا ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الإفريقية، فضلا عن توفر ثروات طبيعية كمصادر الطاقة ومعادن صناعية عديدة، إلى جانب توفر الأيدي العاملة المتميزة.

يشار إلى أن دراسات الجدوى الاقتصادية للمناطق الصناعية الثلاث " عدن، والحديدة، وحضرموت " التي أعدها الجهاز التنفيذي للهيئة العامة للمشروعات الصناعية والتعدينية بجمهورية مصر العربية كانت قد أكدت أهمية ما يمتلكه اليمن من مميزات تؤهلها للنجاح في إنشاء المناطق الصناعية والاندماج في السوق العالمي،نظرا لموقعها الاستراتيجي، وامتلاكها موانئ بالقرب من خطوط التجارة والملاحة العالمية.

وبينت الدراسات أنه في حال تطوير اليمن لمائة هكتار فقط في المنطقة الصناعية بعدن فمن المتوقع خلق ما بين 20 - 30 ألف فرصة عمل.

وقال" إن المنطقة الحرة بعدن ترتبط بوجود سوق داخلية واعدة بالنمو، وسوق خارجية مستهدفة تتجاوز 200 مليون نسمة مرتبطة بعدن جغرافيا وتاريخيا واجتماعيا وتجاريا وفرصاً تنشيطية عالية وأن زيادة استخدام السفن لميناء عدن سيؤدي إلى انخفاض كبير من تكاليف الشحن وينعكس ذلك على انخفاض الأسعار".

وكانت وزارة الصناعة والتجارة قد أعلنت مؤخرا طرح أول منطقة صناعية متخصصة في عدن لإقامة المشاريع الاستثمارية الصناعية عليها في ثاني مرة تدعو فيها الشركات والمستثمرين لتطويرها.

وتبلغ مساحة المنطقة الصناعية الجديدة نحو 200 هكتار وتقع في منطقة "العلم" إحدى ضواحي عدن القريبة من شاطئ البحر العربي.

ويذكر أن الحكومة اليمنية قامت في العام 1998م بتحديد ثلاث مواقع رئيسية لإنشاء المدن الصناعية ،وهما المدينة الصناعية الواقعة في مثلث عدن، لحج ، ابين والمدينة الصناعية في محافظة حضرموت ومدينة صناعية أخرى في مدينة الحديدة.